تمثلات الشباب الجامعي لمفهوم الثورات العربية »

دراسة ميدانية بجامعات الغرب الجزائري (وهران ، معسكر ، مستغانم ، سيدي بلعباس و تلمسان)

حاج حمدوش مقدم

تحت إشراف د. : بن طرمول عبد العزيز

في 15 ديسمبر 2010 أقدم شاب تونسي يدعى" محمد البوعزيزي" على حرق نفسه أمام بلدية في قرية صغيرة من قرى تونس تدعى" قرية سيدي بوزيد" والسبب الذي كان وراء اتخاذه هذا المسلك (حرق نفسه) هو مصادرة عربته المتجولة التي كان يبيع فيها الخضر والفواكه من قبل شرطية التي صادرت عربته المتنقلة وقامت بصفعه في الشارع وأمام مرأى الناس.

لم يتوانى هذا الشاب في الذهاب إلى مقر البلدية الذين لم يقفوا بجانبه ولم يبالوا بمطالبه والمتمثلة في إرجاع عربته المتنقلة التي كانت تمثل مصدر رزق ليس لنفسه فقط بل لأسرته الفقيرة المتكونة من الأب والأم وسبعة أبناء ، فقام أمما مقر البلدية برش البنزين على نفسه وإضرام النار على جسده ليلفظ أنفاسه بعد خمسة أيام مفارقا الحياة، هذا رغم المحاولات التي تمت لانقاد حياته، إلا أنه فارق الحياة بعد أيام قليلة من الحادثة.

خبر وفاته لم يلقى صدا مستهجنا من طرف الشعب قرية "سيدي بوزيد" وحدها فحسب بل لقي صدى واسعا في تونس كلها بل في الوطن العربي كله .

على إثر هذه الحادثة الأليمة، في البداية خرج الشعب التونسي رويدا رويدا إلى الشارع مستنكرا لما حدث، فالتحق في بداية الأمر: شباب عاطل عن العمل والطبقة الكادحة التي تعيش التهميش والفقر، ثم بدأت تتسع رقعة الاحتجاجات من قبل بقية طبقات المجتمع : عوامه ومثقفيه ، شبابه وشيوخه ، وتحولت الاحتجاجات من الاستهجان على ما حصل في سيدي بوزيد إلى المطالبة بإسقاط النظام .

و بعد أيام قليلة أعلنت وسائل الإعلام المحلية والدولية أن الرئيس التونسي زين العابدين بن علي فر إلى المملكة العربية السعودية طالبا اللجوء السياسي هناك.

بدأت مرحلة جديدة **في تونس** ليست مليئة بالورود والأحلام النرجسية كما تصورها الشعب التونسي، انتهت فترة زين العابدين، وبدأت مرحلة مملوءة بالصراع بين الأحزاب التي كانت معارضة للنظام السابق ، هذه المعارضة سواء كانت قانونية أم غير قانونية أيام بن علي ، وسواء كانت منافية أم معارضة في الداخل.

و ما يمكن قوله أن الأسباب المشتركة لتزامن الإنتفاضات العربية لسنة 2011، لا يتوقف فقط عند الأنظمة السياسية بحد ذاتها، فكلها ترفض الديمقراطية التي فيها الزعماء الذين يرفضون انتقال السلطة.

على إثر ذلك تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي فمنهم من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، و منهم من أطلق عليها الربيع العربي والتمرد وحركة 25 يناير في الحالة المصرية، ولكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الاحتجاجات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت نفس المسميات، وذلك رغم أوجه التشابه الكبير. ومما لاشك فيه، فإن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة أدت إلى اندلاعها والمتمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب للديمقراطية وحرمانها من

حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية وهي أبسط حقوق المواطن العربي والانتهاكات، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي.

في سوريا: كانت الاحتجاجات سلمية ثم ما لبثت أن تحولت إلى صراع دامي بين " المعارضة " المدعومة من الخارج " قطر ، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية"، أما النظام السوري فلم يقف مكتوف الأيدي بل هو بدوره عقد تحالف مع إيران وروسيا وفنزويلا.

أما فيما يخص " **اليمن**" عقدت صفقة بين الرئيس اليمني على عبد الله صالح والمعارضة بمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي تمثلت هذه الصفقة في التخلي الرئيس عن منصبه لحليف له ، وإعفاءه من المحاسبة سواء المالية أو عن أي أحداث تلت فترة حكمه ، والشروع في الترتيب للانتخابات الرئاسية [1].

أما **في البحرين** ، فلا تزال تعتبر أحداث البحرين مجرد " تمرد شعبي " أو " مؤامرة خارجية من إيران " هكذا يسوقها النظام البحريني، أما المعارضة فهي تعتبر النظام البحريني نظام فقد كل شرعيته ولا بد من تغييره.

ما يلفت الانتباه أن هذه الأحداث التي شهدتها بعض البلدان العربية صاحبتها مفاهيم ومصطلحات جديدة التي تروج لها وسائل الإعلام من قبل ومن بين هذه المفاهيم " الثورات العربية ، الربيع العربي " وسط فتاوى تبيح نزع الرئيس بالقوة ولو استدعي ذلك التحالف مع الناتو الذي يعتبر في الثقافة الإسلامية بـ" الكافر " ، بالإضافة إلى تباين موقف الإعلام العربي ، " ففي حين لعبت الفضائية الجزيرة دورا هاما بالنسبة لثورتي تونس ومصر وانتفاضة المعارضة في ليبيا واليمن ، إلا أنها مارست قدرا كبيرا من التعتيم على ما حدث ويحدث في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، وبخاصة عمان والبحرين والسعودية، مما يؤثر في مصداقيتها عربيا وخارجيا، وينطبق ذلك على الفضائيات العربية وعلى إعلامها عموما ، وبخاصة الإعلام الخليجي وإعلام المغرب والجزائر وغيرها حيث كان السكوت أو الانحياز مكشوفا ، مما أدى بالمشاهد والقارئ العربي إلى اللجوء إلى إذاعة وفضائية الـ BBC العربية التي كانت أكثر موضوعية نسبيا في شمول تغطيتها ، من الإعلام العربي عموما ، وهو أمر مؤسف . [2]

حيث إعتمدت الأنظمة على إزدواجية واضحة وفسرت ما جرى في مصر ، تونس ، ليبيا ، اليمن من تغيير للنظام بأنه يعتبر ثورة وحق للشعوب ، أما ما حدث لشعوب البحرين ، السعودية ، عمان فهو مؤامرة من الخارج .

هذه الملاحظة تقودنا إلى سؤال هام وجوهري أليس مفهوم "الثورة" يسعى إلى تحقيق "مفهوم السيادة "؟ ولكي تتضح الصورة أكثر لنأخذ مثال على الإخوان المسلمون في مصر، فالشعارات التي وظفها الإخوان طيلة فترة حكم مبارك، هي أن الحزب الوطني الحاكم في مصر لا يستند إلى شرعية بسبب اتخاذه قرارات غير سيادية أي مفروضة عليه من الخارج ، هذه القرارات هي : البقاء على معاهدة كامب ديفيد و عدم إيقاف ضخ الغاز لإسرائيل، ولكن بمجرد تسلم الإخوان المسلمون للحكم في مصر ، فقاموا بدورهم بعقد اجتماعات كثيرة ومطولة مع هيلاري كلينتون ، وأرسل الرئيس مرسي رسالة إلى نتنياهو جاء في مستهلها " إلى صديقي العظيم " فمفهوم السيادة غائب عن ما تسمى ثورة في مصر ، وحتى تكون هناك سيادة " فالمطلوب من الحكومة الجديدة **هي فتح معبر رفح بين مصر وغزة** ، ليس بشكل مؤقت وللأشخاص فقط كما حصل حتى الآن، بل أن يكون الفتح دائما وللأشخاص وللسلع معا، كما أن الرسالة الثانية المطلوبة هي **إيقاف ضخ الغاز المصري** إلى إسرائيل أيا كان المخرج الذي ستتبناه لذلك، حيث نشرت تقارير متضاربة حول الموضوع ، علما بأن الاتفاق بين مصر والشراكة الإسرائيلية لا يقع ضمن الاتفاقات الدولية .

كما أن من الرسائل المطلوبة **هي تصفية المشروع المشترك للإنتاج الصناعي** بين مصر وإسرائيل وعلى الأراضي المصرية والذي يطلق عليه " الكوبز " لأن الكوبز يشكل نوعا من التطبيع وهو غير ملزم لمصر في اتفاقية كامب دافيد" [3]

و إذا كان ما جرى في مصر على وجه الخصوص هي" ثورة بمعناها الأكاديمي لهذا المفهوم" فهل ستقف أمريكا وإسرائيل مكتوفة الأيدي حيث ترى حليفها على مدار 30 عاما يسقط وتبارك لنظام (الإخوان المسلمين) الذي أعلن أنه يستند في تطبيقه للحكم على الشريعة الإسلامية ، ولا يؤمن بالوجود الإسرائيلي .

حيث يشكل سقوط نظام حسني مبارك، الحليف الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، ضربة موجعة لإدارة الرئيس أوباما ، ذلك أن نظام حسني مبارك كان يمثل من وجهة النظر الأمريكية – الإسرائيلية ، الركيزة الإقليمية لسياسة أمريكا ، والاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، والضامن الحقيقي لبقاء اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت في عام 1981، باعتبارها أول معاهدة سلام منفردة بين مصر والكيان الصهيوني، فقد أضعفت هذه الاتفاقية العلاقة الارتباطية بين مصر وقضايا الأمة العربية المصيرية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بالتوازي مع انكماش دور مصر الإقليمي .

و مما لاشك فيه أن خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أخلط كل موازين و قوى الأنظمة العربية، لأنه أسقط احتمال قيام الدول العربية الأخرى في المنطقة بتحد عسكري ناجح ضد الكيان الصهيوني من دون مشاركة مصر التي تملك القوة العسكرية الأكثر فاعلية إلى حد كبير في الشرق الأوسط العربي ، وأتاح للكيان الصهيوني تحقيق فائض في قوته العسكرية في الشرق الأوسط، حيث أتاحت له هذه المعادلة تدمير المفاعل النووي العراقي في شهر جوان 1981 وأن يجتاح لبنان في جوان 1982 ، كما مهد خروج مصر من معادلة الصراع العربي الصهيوني الطريق لانخراط العراق في حرب طويلة الأمد مع إيران ، ثم لغزو الكويت الذي أدى بدوره إلى خروج دول مجلس التعاون الخليجي فعليا لغزو أمريكي للعراق أفضى في نهاية المطاف ليس فقط إلى خروج العراق بدوره من الصراع مع إسرائيل ، وإنما إلى تدمير هذا البلد العربي الكبير وخروجه من التاريخ "[4] .

و رغم كل هذه الانجازات التي حققتها أمريكا والدول الغربية وإسرائيل على وجه الخصوص في المنطقة ، باركت سقوط نظام حسني مبارك مما يدعو إلى تمحيص وتدقيق في موقفها.

فموقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، يدعو إلى إزالة الأوهام حول حقيقة موقف الولايات المتحدة بشكل خاص والاتحاد الأوروبي إلى الحد من حقيقة موقفها من الأنظمة العربية ومدى رغبتها في تحولها إلى أنظمة ديمقراطية. فبغض النظر عن بعض الشعارات التي ترفعها أحيانا، فإن جوهر موقفها الحقيقي هو الحفاظ على الأنظمة العربية المستبدة والفاسدة وغير الديمقراطية، لأنها هي التي تحقق مصالحها والتي تتناقض مع مصالح شعوب هذه الأقطار العربية، فتحول هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تشارك شعوبها في اتخاذ القرارات الرئيسية فيها ، لن يسمح ببقاء أمنها القومي تحت رحمة الولايات المتحدة ومن معها وما يترتب عليه من شراء أسلحة مفروضة عليها بمليارات الدولارات وبدون تحديد العدو الحقيقي، والإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية البرية والبحرية التي هي فيها حاليا. [5]

ولكن في مقابل هذا، ألا يمكن أن تكون هذه الثورات قد أنهت استبدادية شمولية الحزب الحاكم والنمط الشمولي فالمجتمعات قد كفت عن إنتاج السياسة، وعندما ألغى الحزب الحاكم الشمولي ألغى نفسه كدولة، أو أصبح الحزب الحاكم لا يحكم بالشرعية وإنما بالخوف و لا يمثل إلا نفسه ، و جسد دساتيره كأنها قرآن منزل من دون الله ،ألا يمكن أن تكون هذه ثورات بمعناها الحقيقي لأن هذا النمط الشمولي الذي اتسم به الحزب العربي الحاكم أفقد الحزب القدرة على التكيف السهل مع الواقع المخالف له ، أو القبول بسقف جامع لتنظيم الاختلاف مع باقي القوى السياسية ، أو الإقرار بمعارضة سياسية لها كامل الحق في استلام السلطة ،

لا شك أن هذا الوضع قاد إلى تغييب التنوع داخل الحزب الشمولي العربي ، وأضعف سلوكه الديمقراطي في علاقاته الخارجية ، وأوهن حسه التعددي على مستوى علة مستوى الأداء السياسي العام ، ودفع الحزب اللجوء إلى نرجسية ذاتية تعرض عليه فراغه الإيديولوجي، وإلى استبدادية فاشية مارسها طيلة أربعة عقود من استلامه السلطة ، وعلى الرغم من الصراعات الكبرى التي شهدها العالم عقب سقوط جدار برلين ، ونهاية الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي فإن الحزب الشمولي العربي ظل عاجزا عن استيعاب تنوعات المجتمعات العربية، أو احتضان تبدلاتها السياسية والإيديولوجية ، أو تبني تطلعاتها نحو بناء مجتمع مدني حديث.[6]

لم يعد أحد يجادل اليوم في أن ثورات الربيع العربي التي اشتعلت في تونس ، وثارت في مصر ، وسوريا ، واليمن وليبيا وغيرها ، إنما كانت ثورات ضد الاستبداد والطغيان المحلي ، وهي امتداد لثورات ضد الاستبداد الخارجي (مرحلة الاستعمار الأجنبي) ، فقد اتجهت هذه الثورات إلى تحرير الإرادة الذاتية للإنسان العربي من الخنوع للظلم والاستبداد ، ومن القهر والحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، إنها ثورات لتحرير الشعوب من الاستبداد المحلي ، سواء تجسد هذا الاستبداد في حكم فرد أو أسرة أو حزب شمولي أو نخبة. [7]

و لكن، إذا سلمنا أن ما حدث في الوطن العربي أنها ثورة ضد الاستبداد والعنف والقهر... فكيف نفسر أن نحو 30000 تونسي فروا – بعد الثورة مباشرة – إلى أوروبا حيث يقابلون بالكراهية. هنا تظهر قصة أكثر صدقا عن مدى ضعف إيمانهم بمستقبل بلادهم ، سواء قامت الثورة أو لم تقم ، وسواء طبقت الديمقراطية أم لم تطبق أوضح هذا الأمر أيضا كم كان فهم التونسيين حالما للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العصبية التي تنتظرهم على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط ، هذا إذا لم يلقوا حتفهم غرقا أثناء محاولة الوصول إلى هناك .[8]

ولكن ، إذا كان لكل عصر ثوراته ، فلكل ثورة أساليبها ومفرداتها ، من حيث الأسلوب ، نحن إزاء ثورات سلمية ، تشتغل بالقوة الناعمة لا بالقوة العارية ، كما كان من أمر الثورة في تونس ومصر بشكل خاص. وهذا هو ما يؤمل أن بتعزز، إذا لم يرد للثورات الجديدة أن تقع في أفخاخ الثورات السابقة التي كان شعارها : العنف قابلة التاريخ ، فالعنف خرب الثورات وبدد الأحلام وقوض الشعارات، وهو لا ينتج سوى الدمار المتبادل في عصر الاعتماد المتبادل ، وإذا كان للثورات الرقمية دروسها ، فهي تعني بأن القوة الناعمة والفائقة هي أقوى من الأنظمة الأمنية وأجهزتها المخابراتية ، وهكذا نحن إزاء ثورات لم تصنعها السيوف والرشاشات ، بل الكتب الرقمية والشاشات الخارقة للجدران الحديدية والعقائد المغلقة . [9]

ولهذا فإن الثورات الجديدة لا تدار بثنائية الجريمة والعقاب، كما كان من أمر الثورات السابقة، بمحاكمها الصورية والكاريكاتورية التي تنتهي قبل أن تبدأ. إن الانتقام قد يدخل الثورات في أنفاق لا تستطيع الخروج منها فضلا عن أن العقاب قد يطال أناسا ويترك آخرين ، أو يظلم أبرياء ويبرئ مدنيين ، وإذا كان ثمة ضرورة للمحاسبة حتى تترك الأمور سدى ، فما تعلق بالجرائم ضد الإنسانية ، فليترك لمؤسسات حقوق الإنسان الدولية وأما ما يتعلق بالأموال المنهوبة فليترك إلى القوانين وإلى الشهود لهم بالنزاهة من القضاء . [10]

ولكن أليست قوة الناعمة هي صناعة غربية أمريكية للتدخل في شرق الأوسط حيث أصبحت " القوة الناعمة " أيقونة الاستراتيجيات الدولية الأمريكية في المرحلة الراهنة ، فنوه بها جميع المستشارين المحيطين بالرئيس أوباما ، وأشاد بها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما في مقابلاته الإعلامية ، ونوه بها وزير الدفاع السابق "بوب غيتس " في مؤتمر البنتاغون عام 2006 ، وأشار إليها عشرات الباحثين الأمريكيين . [11]

الفكرة أطلقها أولا البروفيسور جوزيف ناي Joseph Nhe عام 1991 بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، لكنه بلورها ضمن إستراتيجية متكاملة في كتابه الشهير " القوة الناعمة " Soft power (2004) " و لاحقا من خلال كتابه "مستقبل القوة "(2011) ، وجوزيف ناي المدير السابق لمجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية NIC هو أيضا عميد كلية الدراسات الحكومية في جامعة هارفارد ، وقد اختير جوزيف ناي لكرسي " الزمالة الأكاديمية الأمريكية " ارفع منصب أكاديمي باعتباره الأكثر تأثيرا في السياسات الخارجية والدولية ، وتقوم إستراتيجية القوة الناعمة على مجموعة أركان وقدرات :

1- القدرة على تشكيل تصورات الآخرين .
2- القدرة على تشكل جدول الأعمال السياسي للأعداء والمنافسين .
3- جاذبية " النموذج والقيم والسياسات ومصداقيته في نظر الآخرين ".
4- القدرة على فرض استراتيجيات وأنماط الاتصال بالآخرين.
5- القدرة على " سرد الوقائع " حيث أن الفائز اليوم من تسود روايته للأحداث.

وعرف جوزيف ناي " القوة الناعمة " بنفسه قائلا : " إنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر أو شراء التأييد بدفع الرشاوى والأموال كما كان يجري في الاستراتيجيات التقليدية الأمريكية ، وهذا يعتمد على ما يجري في ذهن وعقل المتلقي والطرف الآخر .[12]

توظف القوة الناعمة أدوات ثورة المعلومات وتقنيات الاتصالات عبر توجيه الرموز البصرية والأفلام والمسلسلات والإعلانات وشبكات الانترنت وسائر المنتجات الإعلامية ، يضاف إليها أدوات الدبلوماسية العامة

والمنظمات الدولية (مجلس الأمن ، منظمات حقوق الإنسان ... إلخ) في عملية الاحتواء والتحول السياسي وتبديل جدول أعمال الخصوم والأعداء والمنافسين . [13]

ولو أخذنا الملف النووي الإيراني مثالا حيا على هذه الاستراتيجيات ، لأمكننا تلمس حجم تكرار الخبر في التصريحات الأمريكية والغربية ونشرات الأخبار اليومية لعشرات الفضائيات ومواقع الانترنت الإقليمية والدولية، ولاكتشفنا كيف فرضت أمريكا توجيهها على المجتمع الدولي وحتى أصدقاء إيران في مجلس الأمن كروسيا والصين [14]

ولو أخذنا " الربيع العربي " مثالا لوجدنا كيف تمكنت القوة الناعمة الأمريكية من فرض بند " الإصلاح السياسي والتحولات الديمقراطية" كبند أول على طاولة جدول أعمال العالم العربي.

ولكن ما الذي نود طرحه من خلال ما سبق، ما هي تمثلات الشباب الجامعي لما يحدث في الوطن العربي ؟

بناء على إشكالية الدراسة، وما أثارته من تساؤلات، سوف يناقش المحتوى من خلال العناوين الفرعية والجزئية، العديد من الفرضيات الرئيسية، وأخرى جزئية، تقود إلى استنتاجات وتوصيات يتوخاها الباحث نهاية الدراسة، و قد تمثلت الفرضيات فيما يأتي:

1- ما حدث في الوطن العربي هي ثورة عربية حقيقية ، استطاع من خلالها فيها الشباب من قلب النظام وإزاحة رؤساء كانوا لسنوات طويلة في السلطة لم يحققوا نهضة أو تنمية لشعوبهم أمثال : معمر القذافي الذي تولى حكم ليبيا في العام 1969، عائلة الأسد تحكم سوريا منذ العام 1970، علي عبد الله صالح أصبح رئيسا لليمن الشمالي الذي توحد لاحقا باليمن

الجنوبي في العام 1978، والرئيس السابق محمد حسني مبارك وصل إلى الحكم في مصر سنة 1981 و زين العابدين بن علي بلغ سدة الرئاسة في تونس في العام 1987.

2- ما حدث في الوطن العربي ليس بثورة، لأن الثورة أعمق من هذه الأحداث ، فكيف على سبيل المثال : يتنحى الرئيس مبارك، ويترشح نائبه عمر سليمان – الذي كان يعد من النظام مبارك ، هو وعمرو موسى الذي تقلد منصب وزير الخارجية أيام الرئيس الذي ثار الشعب من أجل خلعه وخلع نظامه، فكيف نسمي ثورة في ليبيا والمعارضة استنجدت بقوى غربية التي ساعدت المعارضة طبعا ليس من أجل سواد عيونهم وإنما بإبرام معاهدات واتفاقيات ستنزف الاقتصاد الليبي – وما اغتيل العقيد فتحي يونس – إلا لمطالبته بتعديل الاتفاقيات التي رآها مجحفة في الحق الليبي .

3- فرضية أساسية أخرى تتعامل معها الدراسة، تتمثل في أنه يمكن أن تعتبر هذه الأحداث شبيهة بأحداث 05 أكتوبر 1988 التي حدثت في الجزائر نتيجة انتشار الأوضاع المزرية وانتشار البطالة والفقر، وبالتالي تكون هذه الأحداث التي يعيشها الوطن العربي شبيهة بالأحداث التي عاشتها الجزائر ، وبالتالي هي مجرد مظاهرات شعبية واسعة النطاق أدت إلى تعديل تكتيكي في النظام بغية امتصاص غضب الشعب وإخماد غضبه عن طريق استبدال اسم رئيس بآخر وليس استبدال النسق السياسي.

أما مجتمع بحثنا فهي جامعات الغرب الجزائري والمتمثلة في : جامعات وهران، معسكر ، مستغانم ، سيدي بلعباس و تلمسان. وقد اخترنا جامعات الغرب الجزائري نظرا لسهولة اتصالنا بها ولقربها من مدينة وهران.

على مستوى التمثيل حرصنا على أن تكون مختلف التخصصات في الجامعات تشملها الدراسة، لهذا فضلنا استعمال العينة الهادفة، والتي يقصد بها " اختيار عدد من الأفراد نظرا لأنهم يوفون بغرض الدراسة التي يرغب الباحث في القيام بها " [15]، لأننا نقصد فئة الشباب الجامعي الذين يزاولون دراستهم الجامعية.

أما مجتمع بحثنا فقد اعتمدنا على العينة الحصصية فيما يتعلق بالجنس والتي شملت على 250 طالب وطالبة (50 % ذكور و50 % إناث). يقوم هذا النوع من العينات على " تقسيم المجتمع الأصلي إلى فئات ذات خصائص معينة، مع تمثيل كل فئة من تلك الفئات بنسبة وجودها في المجتمع " [16].

وللتحكم في عينة البحث بشكل جيد اعتمدنا على تقنية الاستمارة نظرا للتعذر علينا القيام بالمقابلة، أولا: لا تشكل عائق أمام الطلبة باعتبارهم طبقة مثقفة يسهل التعامل معها بالاستمارة ، ثانيا: ربح الوقت نتيجة أن هذا البحث يندرج ضمن الدراسات الأكاديمية الجامعية والتي هي محددة بأربع سنوات قانونيا .

وذلك محاولة منا المساهمة العلمية في هذا الموضوع الذي يمس بطريقة أو بأخرى الدراسات الاجتماعية والسياسية، حيث القيام بدراسة ميدانية في هذا الموضوع تبعدنا عن التحليل بالأفكار النظرية بل إلى التحليل بالمعطيات الميدانية بغية فهم الظاهرة عند شريحة هامة من المجتمع ألا وهي طبقة الشباب المثقف.

بالإضافة إلى أنه موضوع أسال الكثير من الحبر وأصبح يلفت الانتباه ويقلق العام والخاص ، ضف إلى ذلك حبنا للوطن يجعلنا دائما نريد دراسة ما يهم الوطن باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وهو يتأثر به سلبا أو إيجابا .

إن أهمية الدراسة، تنبع كون قضية الربيع العربي في العالم العربي، تعد من أبرز المطالب الوطنية، وأكثرها إلحاحا في التفعيل على مدى التاريخ المعاصر للمنطقة العربية.

ركزت الدراسة في الجانب الميداني على تمثلات الشباب الجامعي بالغرب الجزائري لمفهوم الثورات العربية أو ما اصطلح عليه بالربيع العربي، سواء من حيث الإهتمام بها ومتابعتها أو مجرد الإستماع لما يحدث في الوطن العربي (من خلال طرح بعض الأسئلة التي تخص متابعة ما يجري في الوطن العربي). أيضا حاولنا في نفس السياق معرفة أسباب عدم اهتمام الشباب بما يحدث في الوطن العربي من خلال الإجابة على أسئلة الإستمارة.

وقد تم التحقق من الفرضية الأولى حيث أن ما حدث في الوطن العربي هي ثورة عربية حقيقية، استطاع من خلالها فيها الشباب من قلب النظام وإزاحة رؤساء كانوا لسنوات طويلة في السلطة لم يحققوا نهضة أو تنمية لشعوبهم. ويمكن القول أن هناك تعميم مبالغ فيه في إطلاق تعبير الثورة على جميع الأحداث في البلدان التي عرفت حراكاً جماهيرياً وانتفاضات شعبية مثل تونس، ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا، وسورية، غير أنه لا يمكننا إنكار أن ما حدث سواء كان ثورة أو ربيعاً أو انتفاضة جماهيرية قد أحدث تغييرات جوهرية حتى ولو كان ذلك على مستوى التفكير وإدراك الحقائق الموضوعية دون التغيير الملموس في الحياة اليومية للمواطن العربي[17].

ونجد قولا آخر يقول بأن ما حدث في الوطن العربي ليس بثورة، لأن الثورة أعمق من هذه الأحداث، فكيف نسمي ثورة في ليبيا والمعارضة استنجدت بقوى غربية التي ساعدت المعارضة طبعا ليس مودة لهم وإنما بإبرام معاهدات واتفاقيات ستنزف الاقتصاد الليبي – وما اغتيل العقيد فتحي يونس – إلا لمطالبته بتعديل الاتفاقيات التي رآها مجحفة في الحق الليبي .

وأما الفرضية الأساسية الأخرى التي تعاملت معها الدراسة، تتمثل في أنه يمكن أن تعتبر هذه الأحداث شبيهة بأحداث 05 أكتوبر 1988 التي حدثت في الجزائر نتيجة انتشار الأوضاع المزرية وانتشار البطالة والفقر، وبالتالي تكون هذه الأحداث التي يعيشها الوطن العربي شبيهة بالأحداث التي عاشتها الجزائر ، وبالتالي هي مجرد مظاهرات شعبية واسعة النطاق أدت إلى تعديل تكتيكي في النظام بغية امتصاص غضب الشعب وإخماد غضبه عن طريق استبدال اسم رئيس بآخر وليس استبدال النسق السياسي.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك عالم قد تغيّر بالفعل، فمهما اختلفت ظروف ومعطيات كل دولة عربية إلا أن نقطة التقاطع بينهما كانت وحدة التفاعل الكبير في الوعي العربي، وبالتالي إدراك معطيات واقع قد تغير.

المراجع المعتمد عليها :

1- المراجع العربية:

1- مجموع المؤلفين، الربيع العربي... إلى أين ؟ مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012، عمان ، الأردن، ص 130 .

2- المصدر نفسه، ص 131.

3- المصدر نفسه، ص 131.

4- المصدر نفسه، ص 136 .

5-محسن عوض وآخرون (الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري 2001-2011، دار المستقبل العربي، ص25 .

6- المصدر نفسه، ص 26 .
7- الأفندي (محمد) الإسلاميون وتحديات الحكم ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012، عمان ، الأردن ، ص 157/156.
8- آر برادلي (جون) ، ما بعد الربيع العربي ، الطبعة الأولى ، 2013، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ،كلمات عربية للنشر والطباعة ، ص 158.
9- حرب (علي) ، ثورات القوة الناعمة نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات ، الدار العربية للنشر ، 2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 22.
10- المصدر نفسه، ص 22.
11- الزين (حسن محمد)، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير ، دار القلم الجديد ، 2013 ، ص 99 .
12- المصدر نفسه، ص 100.
13- المصدر نفسه، ص 100.
14- المصدر نفسه، ص 101.
15- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، ت: مصطفى ماضي وآخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص131.
16- المصدر نفسه، ص 132.

2- المراجع الأجنبية:

17- Richard Labevière, «Printemps été et automne arabe: Révolutions et contre révolutions poste globales,» *La Revue internationale et stratégique*, no. 83 (automne 2011), p. 75.